واقع الامن الغذائي في العراق

اعداد
محمد عماد حسن
رئيس قسم التخطيط الزراعي

مفهوم الامن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الرئيسية في الوقت الحاضر لما له من اهمية في المجتمع من خلال توفير الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر الأمن الغذائي قد تحققّ فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، يستخدم مفهوم الامن الغذائي كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه, ينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي

نتوصل إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يُشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير يعتمد على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالاعتماد على الذات فقط فهنالك من عرف الأمن الغذائي بأنه اقتراب أفراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه لنشاطاتهم الإنتاجية والحياتية. أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع إلا أن التعريف الأكثر تداولا هو"قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. يمتلك العراق كل مقومات الامن الغذائي وهي (الاراضي الزراعية والموارد المائية والموارد البشرية).

المشـكلة البحثية

1. الوقوف على مقومات الامن الغذائي بشكل عام وتحدياته .
2. الوقوف على الفجوات الغذائية للوصول الى متطلبات الغذائية للافراد .
3. تحديد المشاكل التي تواجهه الامن الغذائي .
4. الوصول الى آلية عمل مقترحة لاستراتيجية الامن الغذائي في العراق

اهداف الامن الغذائي

1. ضمان إنتاج كميات كافية من الغذاء.
2. تحقيق قدر كبير من الاستقرار في إنتاج وتزويد الكميات الغذائية.
3. وصول الإمدادات الغذائية الكافية لافراد.3

مقومات الأمن الغذائي:

- **الاراضي الزراعية :**

متلك العراق أراضي زراعية خصبة ومتنوعة بحدود 28 مليون دونم ويقدر المستغل منها بنسبة 54.13%، مما يشير الى أن هناك اراضي صالحة للزراعة لم يتم استغلالها بحدود 45.87%.

ان استغلال الاراضي الزراعية والغير مستغلة (45.87% من الاراضي الصالحة للزراعة) سيكون حافزا قويا لدعم القطاع الزراعي العراقي فهناك تعدد للأراضي الزراعية بالعراق فتوجد الأراضي الطينية والأراضي الرملية والأراضي المزيجية، إذ إن كل صنف من هذه الاراضي يكون ملائم لأصناف مختلفة من المحاصيل الزراعية.

- **الموارد البشرية**

يعد عنصر العمل من عناصر الإنتاج المهمة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية ويمتلك البلد قوى عاملة زراعية ماهرة وغير ماهرة لإحداث تنمية زراعية شاملة في الريف، إضافة إلى توفر الخبرات والمهارات الزراعية العلمية وإمكانيات زيادتها لكي تتناسب ومتطلبات تشغيل المشاريع الإنتاجية والبحثية والخدمية اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي تشكل نسبة سكان الريف حوالي 32.5% من تقديرات سكان العراق لعام 2022

- **الموارد المائية :**

ان المياه تعد من اهم مرتكزات الامن القومي والوطني، خاصة في الاقاليم الجافة وشبه جافة التي تعتمد على مصادر شحيحة للمياه، التي تكون من خارج الحدود الدولية كما هو الحالي في العراق، ويشكل الامن المائي احد المتطلبات الأساسية لتحقيق الامن الغذائي، فيؤثر بشكل مباشر على طبيعية وكمية الانتاج الزراعي، فضلاً عن تأثيره على خطط التنمية الزراعية التي لها مردود ايجابي على التنمية الاقتصادية للبلد، حيث تتمثل مشكلة المياه في العراق في اختلال الميزان المائي من حيث زيادة الاحتياجات المائية مقابل انخفاض الإمدادات المائية، اللازمة لتلبية مجالات الحياة المختلفة وان الامن المائي في العراق له ثلاثة ابعاد الاول مرتبط بالتغيرات المناخية والثاني محلي داخلي يتعلق بإدارة الموارد المائية والثالث اقليمي كون مصادر المياه خارج الحدود العراقية. فعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(54%) من مساحة نهر دجلة و(47%) من مساحة نهر الفرات الا انه لا يستطيع التحكم في واردات النهرين بسبب سيطرت دول الجوار على منابع النهرين.

وفي ظل ما يمر به العراق من أزمات وما يواجهه من تحديات عدة فهو كغيره من الدول يعاني من أزمة نقص مياه حادة، نتيجة لما تمارسه الدول المتحكمة بمنابع أنهار العراق دجلة والفرات والزاب الاسفل وديالى وروافدهما من سياسات مائية لا تتناسب مع مصلحة العراق وتضر بأمنه المائي الى حد ما، لذا يجب أن يكون الأمن المائي العراقي هدفا "استراتيجيا" وان تسخر جميع الإمكانيات لتحقيقه، وبالنظر الى الموارد الرئيسة في العراق والمتمثلة بنهري دجلة والفرات، والتي تأتي للعراق من دول الجوار الجغرافي وتحديدا (تركيا وإيران) باعتباره دولة المصب، فان واردات هذين النهرين تخضع للسياسة المائية لتلك الدول، مع عدم التوصل لاتفاقيات تضمن الحقوق المائية المكتسبة.

يشكل الأمن المائي رديفا استراتيجيا للأمن الغذائي، اذ ان الأمن الغذائي لايمكن ان يتحقق دون توفير الموارد المائية، وهذا يتطلب بدوره تنمية هذه الموارد لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسكان من المياه من خلال العمل على تنفيذ متطلبات الأمن المائي.

التحديات والمشاكل التي تواجه الامن الغذائي:

يواجه الامن الغذائي العراقي عدداً من التحديات تشمل اختلال الامن المائي العراقي، الاعتماد الكبير على الاستيراد, والمستوى المرتفع للفقر وسوء التغذية, والبطالة, وارتفاع معدل الزيادة السكانية, والنزوح المتزايد الى المناطق الحضرية، واقتصاديات القطاع الواحد, بالإضافة الى التغيرات المناخية والصراعات والحروب والاثار المتوقعة والناتجة عن جائحة كورونا كل هذه التحديات وغيرها تدفع الكثير من الفقراء نحو مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي.

- **اختلال الامن المائي العراقي:**

لقد أدت المتغيرات المناخية وقلة تساقط الامطار، وقلة الموارد المائية بسبب السياسات المائية لدول الجوار من خلال انشاء العديد من السدود الكبيرة والمشاريع المائية والاروائية الى اختلال الامن المائي العراقي.

- **اسباب انخفاض الامدادات المائية في العراق:**

أسباب طبيعية: تتعلق الاسباب الطبيعية بالتغيرات المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار وان كلا الأمرين أديا لانخفاض الإمدادات المائية، اذ يعمل ارتفاع درجات الحرارة الى زيادة التبخر من السدود والخزانات وبالتالي زيادة الفقد السنوية من المياه، وفي جانب اخر فان الاتجاه العام للأمطار نحو الانخفاض بالتالي قلة الايرادات المائية، اذ ان منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية.

كميات التبخر في الخزانات المائية الطبيعية

(مليون م^3)

سد الموصل	سد دوكان	سد دربندخان	بحيرة الثرثار	سد العظيم	سد حمرين	سد حديثة	بحيرة الحبانية	المجموع
341.38	360.44	127.54	2327.34	230.07	520.10	580.34	577.98	5065.19

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصاءات البيئية للعراق، "كمية ونوعية المياه لسنة 2021 ، 2022

- **أسباب بشرية تتعلق بعوامل داخلية وأخرى خارجية:**

العوامل الداخلية:

- ارتفاع نسبة الهدر في مياه الري إذ تصل لأكثر من 50% بسبب الضائعات الحقلية وتدني كفاءة الري والنقل نتيجة لاستخدام أساليب قديمة وتقليدية في إدارة المياه.
- انخفاض مستوى الاستثمارات في مشاريع الموارد المائية.
- ضعف النظام المؤسساتي والتشريعي والذي لم يعد له المقدرة على مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه مواردنا المائية.
- ارتفاع نسبة التلوث الناتج عن انخفاض عدد محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتصريف مياه المبازل.
- دخول العراق ضمن الخط الزلزالي وتأثر النواظم والسدود.
- ازدياد معدل السحب للمياه الجوفية بنحو 1.472 مليار $م^3$ سنوياً عبر انظمة المياه الجوفية من مجموع الاحتياطي المتجدد من المياه الجوفية (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، حزيران 2018).

العوامل الخارجية: يواجه العراق مشكلة في ايجاد صيغ مشتركة لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات بينه وبين دول المنبع، وقد اشتد هذا الخلاف منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت عندما قامت دول المنبع باتباع سياسة مائية تقوم على اساس اقامة السدود وحجز المياه، فضلا عن تغير مجاري الأنهار, كل ذلك انعكس وبشكل كبير على الوارد المائي لنهر دجلة والفرات، حيث شرعت تركيا منذ عام 1974 بانشاء سد كيبان الذي يعد الحلقة الأولى المشروع (GAP)الذي يتضمن إقامة ٢٢ سداً منها، ١٧ على نهر الفرات، و5 سدود على نهر دجلة, وان هذه السدود تمتلك قدرة خزنية تفوق حجم الوارد المائي السنوي لنهر دجلة والفرات، فضلاً عن تصريف مياه البزل باتجاه الأنهار العراقية، وفي حالة استكمال المشاريع المائية للدول المجاورة ستؤثر على الموارد المائية العراقية العراق من ناحية الكم والنوع

- انخفاض الإمدادات المائية من 43 مليار $م^3$ عام 2015 إلى 28 مليار $م^3$ عام 2035.
- ازدياد التراكيز الملحية من 320 جزءاً بالمليون إلى 500 جزء بالمليون بالنسبة لنهر دجلة، ومن 540 جزءاً بالمليون إلى 930 جزءاً بالمليون بالنسبة لنهر الفرات حسب خطة التنمية الوطنية 2018-2022 (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، حزيران 2018).

انخفاض كفاءة الإنتاج الزراعي ونسبة مساهمته

تتصف الفجوة الغذائية في العراق بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءا من الدخل القومي للبلد الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة الى الغذاء في العراق. تطورت الأزمة الغذائية في العراق تبعاً لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية. وقد أصبح هناك شبه أجماع على أن أزمة الغذاء في العراق قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان، وتدهور نصيب الفرد من الناتج الزراعي، حيث شكلت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة قليلة مقارنتا بالقطاعات الاخرى.

لقد شملت خطة التنمية الوطنية الخمسية (2018-2022) عدد من القطاعات ومنها قطاع الزراعة الذي تضمن مجموعة من الاهداف، تم التخطيط لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة باستخدام وسائل مختلفة ومن هذه الاهداف المرسومة هي زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي من 4.5% عام 2015 إلى 5.2% عام 2022، وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى 8.4%. ويتضح في ادناه ان هناك زيادة طفيفة في نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي لعام 2020 مقارنة بعام 2021 الا ان هذه الزيادة لاتلبي الطلب مع تزايد أعداد السكان وارتفاع الطلب على الانتاج الزراعي بسبب زيادة الاستهلاك.

جدول يوضح الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي (بالأسعار الجارية) ونصيب الفرد من الناتج الزراعي ونسبة مساهمة الناتج الزراعي خلال الفترة 2019- 2022

السنوات	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي	221665709.5	268918874.0	277884869.4	198774325.4
الناتج الزراعي الإجمالي	6598384.8	7572265.1	10411174.4	11716003.5
نسبة مساهمة الناتج الزراعي	2.94	2.78	3.70	5.82
نصيب الفرد من الناتج (الزراعي)	177664.8	185506.0	266080.7	291804.6

نسبة التغطية المتحققة لبعض المحاصيل الاستراتيجية والمنتجات الحيوانية

تضمنت خطة التنمية الوطنية (2018-2022) على جميع مفاصل القطاع الزراعي وتم وضع اهداف ووسائل لتطويره الا ان تحقيق هذه الاهداف وتنفيذ المشاريع يتطلب تخصيصات مالية كبيرة تناسب مع هذا القطاع، حيث تم الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة المحاصيل والمنتجات الزراعية الاستراتيجية والعمل على تطويرها (الحنطة، الشعير، الذرة، بطاطا، طماطة، بصل، تمور)، بالاضافة الى تطوير البنى التحتية للقطاع الزراعي.

فيتضح من الجدول نسبة التغطية المتحققة لبعض المحاصيل الاستراتيجية والمنتجات الحيوانية لعام 2020 مقارنة بالاحتياج الادنى للفرد من هذه المنتجات والمحاصيل، حيث نلاحظ ان (الحنطة والتمور) حققت نسبة تغطية مرتفعة بلغت (105.7% و 183.2%) في حين حققت (الشلب، البطاطا، الطماطة، اللحوم الحمراء، لحوم الدجاج، بيض المائدة، الأسماك) نسب تغطية بلغت (23.2 %، 56.9%، 26.1%، 14.5%، 39%، 22.3%، 32.8%) على التوالي، اما باقي المنتجات (البصل، الحليب) فقد حققت نسب تغطية منخفضة بلغت (5.7% ، 4.8%) وهذا يؤشر اتساع الفجوة بين الحاجة الفعلية من هذه المنتجات مقارنة بالانتاج المتحقق, بالاضافة الى حجم الاستيراد من هذه المنتجات لسد العجز الحاصل وما يترتب على ذلك من صرف مبالغ طائلة لاستيراد هذه المنتجات .

فالعجز المستديم في تغطية حاجة العراق من الغذاء (وخاصة الحبوب والمنتجات الحيوانية) كان بسببه عجز الانتاج المزرعي المحلي مما ادى الى هشاشة الامن الغذائي العراقي. وهناك اسباب عديدة ادت الى تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي (غلة الدونم او الشجرة او الوحدة الحيوانية او العامل الزراعي) ومنها الاساليب الزراعية التقليدية المستخدمة في الزراعة وملوحة التربة وقلة المياه وعدم كفاية المبازل واسلوب الانتاج الفردي. بالإضافة الى اعتماد القطاع الزراعي الشديد على مستلزمات مستوردة بشكل كبير بسبب عدم مواكبة منظومة الصناعات الزراعية المحلية في تلبية احتياجات القطاع الزراعي وهذا ادى الى قلة المتوفر من المستلزمات الزراعية ومنها البذور والتقاوي الجيدة وارتفاع اسعارها والعجز الدائم في توفير الاسمدة النتروجينية والبوتاسية للمنتجين والمزارعين.

جدول نسبة التغطية للإنتاج المتحقق للمحاصيل الاستراتيجية والمنتجات الحيوانية لعـــــــام/ 2022 (محسوب على اساس عدد السكان لعام/ 2022)

المحاصيل والمنتجات الحيوانية	الاحتياج الادنى للفرد كغم/فرد/سنة	2022			
		كمية الانتاج المطلوب حسب الاحتياج الادنى للفرد	الانتاج المتحقق فعلا	نسبة التغطية للانتاج المتحقق%	نسبة العجز %
الحنطة (1000 طن)	147	5902.1	6238.4	105.7	1.500
الشلب (1000 طن)	50	2007.5	464.2	23.2	76.8
البطاطا (1000 طن)	30	1204.5	674.8	56.9	43.1
الطماطة (1000 طن)	72	2891	754.8	26.1	73.9
البصل (1000 طن)	9	361.4	20.4	5.7	94.3
التمور (1000 طن)	10	401.5	735.4	183.2	لا يوجد
اللحوم الحمراء (1000طن)	32	1285	185.6	14.5	85.5
لحوم الدجاج (1000 طن)	10	401.5	156.5	39	61
الحليب (1000 طن)	180	7227	341.2	4.8	95.2
بيض المائدة(مليون بيضة)	125	5018.8	1118.4	22.3	77.7
الأسماك (1000 طن)	6	241	78.9	32.8	67.2

أضافة الى ماتقدم من مشاكل وتحديات تبرز مشكلة اخرى هي أنخفاض حجم التخصيصات المخصصة للقطاع الزراعي بالاشارة الى حجم التخصيصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي لعامي 2020-2021 حيث بلغت (754، 150) مليون دينار على التوالي، وتشكل ما نسبته (54.3%،10%) على التوالي من حجم التخصيصات المستهدفة في خطة التنمية الوطنية والبالغة (1388.4، 1505) مليون دينار على التوالي، وهذا يعد مؤشرا لاحد اسباب عدم تطور هذا القطاع نتيجة لانخفاض حجم التخصيصات المرصودة. اما عند مقارنة حجم التخصيصات الاستثمارية المرصودة الى القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى يتضح تدني هذه النسبة حيث يحتل القطاع الزراعي المرتبة الاخيرة بنسبة (2%) لعام 2021 من حيث حجم التخصيصات الاستثمارية المرصودة لهذا القطاع.

حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاع الزراعي ضمن خطة التنمية الوطنية (2018-2022) مقارنة بالتخصيصات الفعلية لهذا القطاع (المبالغ مليون دينار) .

القطاع	2020		نسبة التحقق %	2021		نسبة التحقق %
	المخطط حسب خطة التنمية الوطنية	الفعلي		المخطط حسب خطة التنمية الوطنية	الفعلي	
الزراعي	1388.4	754	54.3	1505	150	%10

الوصول الى آلية عمل مقترحة لاستراتيجية الامن الغذائي في العراق

- زيادة رقعة المساحات الزراعية القابلة للزراعة والغير مروية عن طريق تحسين ادارة المياه وتامين الطلب على المياه للإنتاج الزراعي وللاستخدامات الاخرى (باستخدام تقنات الري الحديثة منها الري المحوري الذي يعتمد على المياه الجوفية).
- مكافحة ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر عن طرق تعزيز التنمية الريفية وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والتغذية.
- العمل على تحسين طرق الاندماج بين القطاع العام والخاص والوصول إلى أسواق المنتجين الصغيرة الحجم.
- الحاجة إلى التعرف بشكل مكثف الى نظام التجارة الدولية والسياسات التجارية للتعرف بشكل أفضل مخاوف الأمن الغذائي وطرق مواجهة الأزمات.
- وضع خطة لإدارة السلسلة الغذائية لأثرها على الأمن الغذائي والتغذية (بالتنسيق بين وزارة التجارة ووزارة الزراعة) بما في ذلك طرق تعزيز الممارسات العادلة والتنافسية ، وتقليل الفاقد والمهدر من الأغذية بعد الحصاد وأنماط الاستهلاك والتجارة ، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي .
- استخدام ونقل التقنيات المناسبة في الزراعة ومصايد الأسماك و الغابات ، بما في ذلك النظر في تأثير أنظمة الملكية الفكرية على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.
- المسؤولية الرئيسية للدول تكمن بمراقبة الجوع الفعلي في البلد، سواء على المدى القصير أو الطويل. مما يتوجب الانظمام الى المنظمات الإقليمية والدولية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) لما لها من أدوار مهمة في هذا الصدد وتامن التحذير واجتياز الازمات البيئة والاقتصادية وكيفية مواجهتها.

الوصول الى آلية عمل مقترحة لاستراتيجية الامن الغذائي في العراق

- لا ينبغي أن تكرر النظم القائمة ، بل أن تبني عليها وتعززها القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية.
- تشكيل هيئة او لجنة الأمن الغذائي في البلد معنية بالمراقبة والمتابعة لرصد التقدم نحو الأهداف والإجراءات المتفق عليها و أن يتاح لها إمكانية مساءلة صانعي القرار .
- إيجاد طرق لتعبئة وفتح المزيد من إمكانات الاستثمار المحلي من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق وقد يتطلب ذلك أساليب تمويل مبتكرة من أجل تقليل مخاطر إقراض المزارعين تتمثل بتحسن أداء الأسواق الزراعية وتحسين المعرفة المالية للمزارعين .
- التجارة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر وكذلك تحسين الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الوطني والتي تعتبر أحد الأدوات الفعالة للتنمية اضافة الى تعزيز الترابط بين التجارة والتنمية والبيئة.
- زيادة القدرات الوطنية المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا المقصود بها تحسين التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وكفاءة
- تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك الوطنية في مجال البحوث الزراعية الدولية بما في ذلك البحوث الثنائية والمتعددة الأطراف.

حجم الطلب والعرض الحالي والمستقبلي للمياه في العراق (مليارم3/ سنة)

السنة	الاستخدام الزراعي	الاستخدام الصناعي	الاستخدام المنزلي	الطلب الكلي	الواردات المائية	العجز المائي
2000	45	0.5	1.8	47.3	45	2.3
2010	40.1	1.5	2.7	44.3	67	-22.7
2015	43.3	2	2.8	48.1	35	13.1
2020	46.1	3.2	3.3	52.6	49.6	3
2025	49	4.2	4	57.2	51.2	6
2030	52.9	5.3	7.3	65.5	48.8	16.7
2048	67.52	1.56	4.96	74.04	42.58	31.46

المصدر؛ اعداد الفريق التخطيطي والتنبؤات اعدت من قبل السيد (اياد جابر مظلوم/ م. رئيس احصائيين) في دائرة السياسات الاقتصادية والمالية